# الإدارة في الدولة العثمانية

**م.م. حيدر علوان حسين**
**معهد التاريخ العربي**

**(خلاصة البحث)**

استمر الحكم العثماني في الوطن العربي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918م، وخلال القرون الأربعة من السيطرة العثمانية ، اهتم العثمانيون بتثبيت ودعائم حكمهم ، ومنع العرب من أقامة كيان سياسي مستقل ومن أجل تسهيل حكم الوطن العربي وضمان استغلال موارده فقد قسمه العثمانيون الى ولايات ومتصرفيات مستقلة بلغ عددها (12) ولاية و(4) متصرفيات ومن أبرز هذه الولايات ولاية بغداد وولاية البصرة وولاية الموصل وولاية الجزائر وولاية مصر وولاية تونس وولاية حلب أما المتصرفيات فمنها متصرفية القدس ومتصرفية جبل لبنان وترتبط هذه الولايات والمتصرفيات ارتباطاً مباشراً بالعاصمة استنابول .

ولقد اقتصر اهتمام الحكام العثمانيين على حفظ النظام والدفاع الخارجي وتنظيم استثمار الثروة التي تعود الى السلطان العثماني الذي يعد الحاكم الأعلى للدولة والجيش أما الشؤون التعليمية والصحية والاجتماعية فقد كانت من مسؤولية السكان أنفسهم ، لذلك واجه الوطن العربي خلال الحكم العثماني كثيراً من المشاكل كان من أبرزها ارتفاع نسبة الأمية بين السكان وانتشار الأوبئة والأمراض .

وكان السلطان العثماني على رأس الحكم ، والى جانبه الصدر الأعظم وهو بمثابة رئيس الوزراء ، وتألفت المؤسسة العثمانية من القوات الانكشارية وتعني (( الجيش الجديد )) وحين أخذت هذه القوات تتدخل في شؤون الحكم وتبتعد عن ممارسة مهامها الرئيسة في الحفاظ على حدود البلاد قامت الدولة العثمانية بإجراء إصلاحات عسكرية

استهدفت إلغاء هذا الجيش واستبداله بقوات نظامية جديدة تقوم على أساس التطوع والتجنيد الإلزامي .

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق نبينا محمد (صلى الله عليه واله وسلم ) ومن أتبعهم بأحسان الى يوم الدين.

يعد اختياري لعنوان بحثي (الأدارة في الدولة العثمانية ) لما لهذا الموضوع من رغبة في داخلي ولعدم الكتابة عنه من قبل الباحثين الأ القليل، وقد شمل بحثي على اهمية كبيرة من قبلي في البحث عن المصادر والمراجع التي لها اساس وتطابق مع عنوان البحث.

وللكتابة في مثل هذه المواضيع يجب على الباحث الأهتمام بها وأبراز أحداث هذا التاريخ ووقائعه . كما يعد الحديث عن التنظيمات الادارية في الدولة العثمانية من المواضيع الرئيسة لما لها دور في تاريخ الوطن العربي الحديث ، والتي أقيمت في الدولة العثمانية لدولتهم على أساس طابع ديني مع طبيعة نشأتها وتطورها

وعلى الرغم من ذلك التوسع في الدولة الأ انها مرت بالعديد من الصراعات الداخلية والخارجية أدت الى تغلغل الدولة وتدهورها.وكانت المصادر الدقيقة لكتابة التاريخ العثماني لابد ان تبدأ من المخطوطات الرسمية التركية وهذه المصادر لاتتوفر بالشكل الكامل مما يؤدي الى عدم تقييم التاريخ العثماني بالصورة الواضحة والحيادية .

**الهيئات الحاكمة في الدولة**

**1 – السلطان**

كان السلطان العثماني رئيس الدولة والقائد الأعلى للدولة والقوات العثمانية ، ورئيس الهيئة الحاكمة (القولار) ، وفي الوقت ذاته رئيس الهيئة الإدارية الدينية الحاكمة ،

فكانت أهم هيئتين واكبرهاعلى الإطلاق في الدولة تلتقيان في شخص السلطان. وكان له أيضاً هيمنة على رؤساء الملل المختلفة غير الإسلامية في الدولة، وكان رئيس حكام الولايات والمقاطعات، ويسيطر سيطرة تامة على جميع أجهزة الدولة ، وكان يعد الحامي والمنفذ للشريعة الإسلامية والمدافع عن العقيدة والإسلام ، وله هيمنة على جميع موارد الدولة ، بمعنى أن الدولة كانت تعد من الوجهة النظرية ملكاً خاصاً بالسلطان ، وكانت تحول الى خزائن السلطان الخاصة جميع ما يتبقى من الموازنة العامة للدولة بعد تغطية جميع النفقات العسكرية والإدارية وغيرها (1)، ويقرر بعض الباحثين أنه كان للسلطان العثماني نفوذ مطلق على رعاياه أكثر مما كانت لأي حاكم معاصر له في أوروبا (2) .

وهذه السلطات المطلقة التي مارسها السلطان العثماني كان مردها الى البيئةالأصلية الأولى التي وفد منها الأتراك العثمانيون ثم البيئة التي نشأت فيها الدولة العثمانية. كما ترجع بعض التقاليد والعادات الى هذه السلطات وكانت هذه التقاليد والعادات التي درج عليها العثمانيون من حيث الطاعة العمياء للرئيس أو القائد، وكانت هذه الامتيازات العثمانية سلاحاً ذا حدين ، فهي من ناحية تعد ركيزة للسلطان في ممارسة الحكم المطلق ، وهي من ناحية أخرى كانت عاملاً مهماً في الحد من صرامة الحكم المطلق ، وإذا كان السلطان قد اعتاد معالجة مسألة عامة طبقاً للتقاليد والعادات التي درج عليها المجتمع العثماني فإنه كان يتعين على خلفائه معالجة أمثال هذه المسألة الطريقة نفسها أو ما يعتقده المجتمع العثماني الطريقة نفسها، وإذا كان لابد من اتباع أسلوب مغاير فلابد من الاستناد الى سلطة معترف بها تجيز هذا التغير في الأسلوب وكانت مبادئ الشريعة الإسلامية تحد من نفوذ السلطان (3).

وكانت للسلطان عدة ألقاب منها خنكار (4)، وتكتب في بعض المراجع (( خندكار )) ، (( بادشاه )) أو (( بادشاه الإسلام )) أو (( بادشاه آل عثمان )) وكلمة بادشاه عبارة عن كلمتين فارسيتين معناهما ( ملك الملوك ) .

وبعد أن استولى السلطان مراد الأول على (مدينة أدرنة) سنة 1360م واتخذ منها عاصمة للدولة العثمانية سنة 1366م تلقب (( خليفة الله ))، ولما فتح السلطان محمد الثاني الفاتح مدينة القسطنطينية سنة 1453م وجعلها عاصمة للدولة اتخذ لقب لنفسه (( سلطان البرين والبحرين )) ، ولما بسط السلطان سليم الأول السيادة العثمانية على أقليم الحجاز وغدا هذا الإقليم ولاية عثمانية أضاف الى ألقابه العديدة لقباً جديداً اعتز به هو وخلفاؤه ، وكان هذا اللقب هو (( حامي الحرمين الشريفين )) أو (( حامي حمى الحرمين الشريفين )) وكان السلاطين يعلقون أهمية كبيرة على اللقب الأخير ، لأنه يؤكد زعامتهم للعالم الإسلامي ويدعمها ، ثم تمسكوا بلقب (( خليفة )) لأسباب سياسية وبخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (5) .

وكما اعتمد محاولة لتخفيف حدة التنافس على العرض ، فكانت الدولة في عصرها الأول تنقسم الى قسمين رئيسين هما : الأناضول والروم الى (البلقـــــان وأوربا) وكان كل قسم من هذين القسمين ينقسم الى عدد من الولايات والصنجقيات وكان السلاطين العثمانيون الأوائل – أتباعاً لتقليد من سبقهم من الحكام الأتراك الآخرين – يعينون أبناءهم حكاماً على بعض هذه الأقسام الإدارية وأطلقوا عليها أسم إمارات . وكان الأمير يصحب معه الى مقر منصبه وزيراً يكون مساعده الأيمن ، أو يستفيد منه من خيراته في شؤون الحكم والإدارة والسياسة ويقوم الوزير بنفس المهمة نفسها التي يقوم بها الصدر الأعظم بالنسبة للسلطان ، وكان الهدف من هذا الإجراء هو صرف أطماع الأمراء في العرش أو على الأقل تحقيق هذه الأطماع. ولكن جاءت التجربة بنتيجة عكسية، إذ ازداد تطلعهم الى العرش بعد أن ذاقوا عظمة الحكم والجاه والنفوذ في ظل منصب متواضع بالنسبة لمنصب السلطان . وكما درجت العادة على أن الأبن المقرب الى السلطان كان يعينه والده في أقليم قريب من العاصمة ، بينما الابن الذي لا يفكر والده في أن يرثه في العرش يعينه في إقليم بعيد عن العاصمة ، فإذا بلغت مسامع الأبن

الأول أنباء وفاة والده سارع في السفر الى العاصمة واستولى على العرش (6) .

**2ـ القولار**

هم طبقة العبيد رفعتهم الدولة عالياً ، فشغلوا شتى المناصب الحكومية من أدناها الى أعلاها حتى بلغ بعضهم منصب الصدارة العظمى أي رياسة الوزارة ، ولم تستثنى الدولة من هذه المناصب سوى وظائف القطاع الديني أو ما عرف باسم (( الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة )) وقد جاء هؤلاء العبيد الى الحياة أطفالاً مسيحي الابوين، ثم أنتزعتهم الدولة وهم في أوضاع غضة من عائلاتهم وأبعدتهم عن الجو العائلي وحولتهم الى الإسلام وأعدت لفريق منهم دراسات دينية ومدنية ، كما نظمت لفريق آخر دراسات دينية وعسكرية لتتخذهم في نهاية المطاف أدوات للحكم والحرب ، وأضفت عليهم الدولة أكثر من الرعاية المادية والأدبية وأغدقت عليهم الامتيازات في شتى صورها وأشكالها بحيث أصبحوا طبقة متميزة في المجتمع العثماني (7).

وهناك بعض المناصب القيادية المدنية التي تولاها القولار فأصبحوا يشكلون أحدى الهيئات الحاكمة في الدولة ومنها :

**- الصدر الأعظم ووزراء القبة**

عرف الإسلام نظام الوزارة قبل قيام الدولة العثمانية ، ولم تأخذ وظيفة الوزير مكانها لم تأخذ في الدولة الإسلامية على عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أو الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) أو الأمويين ، ولكنها أنشأت في أيام الدولة العباسية ، وقد نقلها الخلفاء العباسيون عن الفرس ، ورسخ نظام الوزير كأساس للإدارة العباسية ، ويلاحظ أنه ورد في القرآن الكريم ذكر الوزير مرتين ، المرة الأولى على لسان موسى (عليه السلام) ، في قوله تعالى : (( وأجعل لي وزيراً من أهلي ، هرون أخي ، أشدد به أزري ، وأشركه في أمري )) (8) ، والأخرى قوله تعالى : (( ولقد آتينا موسى الكتاب

وجعلنا معه آخاه هرون وزيراً )) (9).

***البيرفانجي**

وكان لمنصب الوزير عند أول عهد الدولة العثمانية بهذا المنصب أهميته وخطورته ، فقد كان بمثابة المستشار الأول للسلطان ، وفي عهد السلاطين العثمانيين الأوائل لم يكن يطلق على صاحب على هذا المنصب لقب وزير ، بل كان يسمى بيرفان (10). أو بيرفانجي (Pervaneci) وهو مصطلح فارسي أقتبسه العثمانيون من سلاجقة قونية (11)، ومدلول هذا المصطلح قائد أو مفتش ، أو صاحب رتبة صدرت بها براءة ملكية أو براءة سلطانية .

وكان للبيرفان حق التصرف في نطاق السلطات الواسعة المخولة له من لدن السلطان ، ولذلك كان يعد البيرفان وزير تفويض ولم يكن وزير تنفيذ ، ويرجع السبب في ذلك الى أن السلاطين العثمانيين الأوائل كانوا منصرفين الى العمليات الحربية التي لم تكن تتوقف أو تهدأ ابتغاء توسيع رقعة الدولة فتركوا للبرفان سلطات متعددة وواسعة مارسها نيابة عن السلطان ، ويستثنى من هذا الحكم العام وزراء ثلاثة سلاطين هم محمد الفاتح ( 1451 – 1481) ، وسليم الأول وهو ياوز سليم ( 1512 – 1520) ، وسليمان المشرع (1520 – 1566) ، فقد كانوا على خط موفور من الحيوية والنشاط والقدرات العقلية واستطاعوا أن يجمعوا بين القيام بأعباء الحكم وقيادة الجيوش ، ومن ثم كان الوزراء الأول والوزراء على عهودهم وزراء تنفيذ (12).

ولما اتسعت الدولة اتساعاً إقليمياً سريعاً ومذهلاً ، أزدادت أهمية مركز الوزير، وتصاعدت اختصاصاته ، وسيطر على إدارات الحكومة ، وأنشى منصب الوزير الأول .

ولما جمعت قوانين الدولة على عهد السلطان محمد الفاتح وأدخلت عليها تعديلات وأضافات شتى أصبح مجموعها يشكل القانون الأساس للدولة والمعروف

بأسم( قانون نامه) ، وقد حددت في هذا القانون مراكز موظفي الدولة المختلفين واختصاصاتهم تحديداً دقيقاً ، فأشير الى الوزير الأول على أنه ((الوكيل المطلق)) وهو مصطلح مقتبس من اللغة العربية(( الممثل للسطان))، وأبطل استخدام لفظة بيرفان أو بيرفانجي ، ثم استبدلت الدولة بهذا بعد ذلك اللفظة مصطلحاً جديداً وهو (( أولو وزير) أي الوزير الأول أو ((وزيري أعظم)) أي الوزير الأعظم ، وبذلك عادت الدولة العثمانية الى التقليد الإسلامي باستخدام لفظة الوزير، ولكنها أضافت كلمة أعظم تمييزاً له عن اللقب الذي كانت الدولة قد منحته لعدد من الأفراد على أساس أن لقب وزير هم في شعاراً لرتبة وكان هؤلاء الأفراد الذين يحملون لقب وزير هم في العادة حكام الولايات الكبرى مثل مصر ، فكان السلطان يمنحهم سلطان واسعة يستطيعون بمقتضاها إصدار فرمانات ((محلية)) لها قوة القانون من دون حاجة الى الرجوع الى استانبول إلا في المسائل التي تقتضي طبيعتها عرضها على السلطان أو الوزير الأول الذي أصبح لقبه في عهد سلاطين الفترة الثانية ((الصدر الأعظم)) ومعنى هذا المصطلح التاريخي أعظم كبار الموظفين (13).

وكان من أعظم الامتيازات التي ظفر بها الصدر الأعظم هو الحق الذي خوله له سلاطين الدولة في حمل الخاتم السلطاني رمزاً لثقتهم العالية فيه ، إذ كان الصدر الأعظم يوقع بهذا الخاتم على الفرمنات السلطانية وكما كانت تختم بها المخازن المهمة وهي : مخزن السجلات المالية (مالية دفتر خانة سي) ، والخزانة الخارجية للسراي (ديش خزينة) ، والمخزن العام للمحفوظات (الدفتر خانة) ، والحقيبة اليومية (روز نامه كيسه سى) (14)، وكان المؤرخون العثمانيون في تعليقهم على تسلم الصدر الأعظم الخاتم السلطاني يقولون أنه حصل على شعار (عاهل العالم) ، وكان الصدر الأعظم في العهد الأول يضع خاتم التوقيع السلطاني في أصبعه ، أما في العهد اللاحق فكان يضعه في جيبه في حافظة من القماش الذهب. وكان للصدر الاعظم سلطات امتدت الى الإدارة المركزية

في الدولة وكذلك إدارة الولايات وهو رئيس الديوان ايضاً، ويهيمن على شؤون الجيش وكان يقود المعارك الحربية ويرأس المحكمة العليا ويشترك معه قضاة الشريعة الإسلامية ، وكان الصدر الاعظم يقوم بجولات في العاصمة ويتفقد اسواقها ويرافقه في هذه الجولات قاضي القضاة والمشرف على الاسواق وهو يسمى ((احتساب أغاسي)) بمعنى الرقيب ويقابل المصطلح العثماني المصطلح العربي ((المحتسب)) ورئيس الفيالق الانكشارية ورئيس شرطة المدينة (15).

***وزراء القبة**

استحدث السلطان محمد الثاني نظام وزراء القبة ، وهم وزراء يخضعون للصدر الأعظم ، ويجلسون الى جانبه تحت سقف واحد أو قبة واحدة ، ولذلك أطلق عليهم ((قبة وزيراري)) أي وزراء القبة وكان كل وزير منهم يحمل لقب وزير وثلاثة أطواخ ، ورتبة الباشوية . وكان عددهم أول الأمر أربعة ثم ارتفع الى ستة ثم زاد عددهم تباعاً في القرن السادس عشر الميلادي ، وكانت أقدميتهم هي التي تحدد وضعهم البروتوكول العثماني ، فيسمى أحدهم الوزير الثاني ، بينما الآخر الوزير الثالث وهكذا (16).

وكان الاختيار يقع على أحد وزراء القبة وكان هو الوزير الثاني عادة ليحل محل الصدر الأعظم في أثناء تغيبه في ميدان الحرب ، وكان وزير القبة يسمى في هذه الحالة ((قائمقام)) ويتمتع بسلطات الصدر الأعظم ويكون تعيينه قائمقاماً بمثابة ترشيحه للترقية الى منصب الصدارة العظمى في قابل الأيام ، وكما كان يعهد بقيادة الحملات العسكرية ويسمى في هذه الحالة ((السردار)) ويسير الى الحرب معه قوات من سلاح المشاة من الانكشارية وقوات من سلاح الفرسان وينضم إليه في الطريق الحكام المحليون مع قواتهم الاقطاعية وقوات خدمتهم الخاصة (17).

وكان الهدف من إنشاء نظام وزراء القبة ، كما خطط له السلطان محمد الفاتح

هو الحد من سلطات الصدر الأعظم ، ولكن لم يتحقق شيء مما كان يهدف إليه هذا السلطان ، وقد أصبح هذا النظام يشكل خطراً من خلال المؤامرات والدسائس حتى تم إلغاء هذا النظام كلياً في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي.

***الباب العالي**

أمر السلطان محمد الرابع ( 1648 – 1687) ، بأن يخصص مبنى شاسعاً فخماً يقيم الصدر الأعظم وأسرته وخدمه وحرسه في أحد اجنحته ، وتخصص باقي الاجنحة لاجتماعات كبار موظفي الدولة حيث يقومون فيها بتصريف مهامهم ، وتم إنشاء هذا المبنى في سنة 1654م فكان مسكناً رسمياً للصدر الاعظم ومقراً لديوان عام تبحث فيه مسائل الدولة باستثناء المسائل المالية التي كان لها مبنى خاص يسمى ((دفتر دار قابسي)) أي ((بوابة الدفتر دار)) وتضم جميع الإدارة المالية ، وكان درويش محمد باشا (الصدر الاعظم للسلطان محمد الرابع) في ذلك الحين أول من سكن مبنى الباب العالي من الصدور العظام ، وغدا اسم هذا المبنى ، ((باش قابيس)) أي ((بوابة الباشا)) ، ((وبابي عالي)) ، أي بوابة عليا ، ثم أكتسب الاسم الاكثر شهرة في التاريخ وهو ((الباب العالي))(18).

**الديوان الامبراطوري (الهمايوني)**

كان هذا الديوان بمثابة مجلس وزراء موسع ، وكان سلاطين الفترة الأولى يحضرون جلساته ويرأسون اجتماعاته وكان يطلق عليه (الديوان الهمايوني)) (19). واستمر هذا التقليد متبعاً حتى عهد السلطان سليمان المشرع الذي تخلف عن حضور جلساته وتخلى عن رئاسة الديوان للصدر الأعظم ، فأصبح الديوان في وضعه الجديد يتكون فضلاً عن رئيسه الصدر الاعظم من الوزراء وعدد من كبار موظفي الدولة كان

يطلق عليهم باللغة التركية ((أركان دولت)) أي أركان الدولة ويمارسون عضوية الديوان بحكم وظائفهم ، ومن المناصب الكبرى في الإدارة المركزية في الدولة والمصطلح التاريخي الذي كان يطلق على كل منهم ، وهم الريس أفندي ، النشانجي باشى ، الجاوش باشي ، كاضيا بك ، الباش دفتر دار ، الدفتر أميني (20).

***الريس أفندي**

تطلق كلمة أفندي في تاريخ الدولة العثمانية على أرباب القلم ، بينما تطلق لفظة أغا على أصحاب السيف ، وكان ((الريس أفندي)) في العصر الأول ذا مركز متواضع نسبياً بالنسبة للنشانجي باشي أو الكاخيا بك أو الجاووش باشي أو الدفتر دار ، أو غيرهم من كبار موظفي الإدارة المركزية العثمانية ، وبوصف أكبر الكتاب مركزاً في سكرتارية الصدر الأعظم وكان يطلق عليه رئيس الكتاب ، وما نظن في تاريخ الدولة منصباً كهذا المنصب بدأ بداية متواضعة ثم مر بتطورات متعاقبة قفزاً الى أعلى حتى أصبح منصب الريس أفندي الرادف لمنصب وزير الخارجية العثمانية ومن أبرز اختصاصاته وتطوراتها في المجالات الأتية :

1 – كان يشرف على السكرتارية الخاصة بالصدر الأعظم أي نائباً عن الصدر الاعظم في شؤون السكرتارية .

2 – كان يتولى حفظ القوانين عدا القوانين الخاصة بالشؤون المالية وحيازة الاقطاعات .

3 – كان يقوم بإصدار براءات السلطة التي كانت تعطي لحكام الولايات وأصحاب الاقطاعات العسكرية وشاغلي الوظائف من أهل العلم .

وكما ظهرت وظائف إدارية أخرى في الإدارة المركزية العثمانية ، ومنها :

1 – بيليكجي : ويرأس قسماً يختص بحفظ القوانين وإعداد الأوامر السلطانية .

2 – بيليك قلمي : أي قلم الوثائق ، لأن كلمة بيليك تحريف كلمة (بتك) بمعنى

وثيقة .

3 – تحويل : وهو اسم يطلق على البراءات التي تصدر الى موظفي الطبقتين الأولين من أهل العلم .

4 – رؤس : وهو تعبير يطلق على البراءات التي تصدر الى أهل العلم فمن هم دون الطبقة الثانية وسكرتيري الإدارة .

5 – ضبط فرماني : وكان يطلق على البراءات الصادرة على أصحاب الاقطاعات الحربية .

6 – براءات : وهو اصطلاح يطلق على التصاريح بصرف معاشات من خزانة الأوقاف الدينية ولكنها تصدر عن قسم الرؤس .

لقد ظهر في السكرتارية حشد من الموظفين بلغ عددهم في القرن الثامن عشر الميلادي قرابة مائة وستين كاتباً من ثلاث فئات (سكرتيرون ، وشاكردات ، وشرهلوات)، وكان يشرف عليهم ستة من رؤساء الموظفين هم :

1 – القانونجي : وكانت مهمته البحث في مجموعة قوانين الدولة .

2 – الاعلامجي : ويختص بوضع مذكرة عن مثل هذه المشكلات التي قد تطرأ والنص القانوني التي يعالجها ومعناها مقتبس من عربياً أعلم أي : أخبر أو أبلغ .

3 – المميز : ومعناها في هذا المجال المحقق وكان يقوم بفحص وتصحيح الوثائق التي يعدها الكتبة ، وهي مأخوذة عربياً من : ميز .

4 – وهناك ثلاثة موظفين يطلق عليهم ((كيس دار)) أي حامل الكيس أي معنى عربياً كيس النقود ، وكان للريس أفندي ((كيس دار)) مستقل وخاص ، وهؤلاء الرؤساء الستة كانوا يتبعون البيليكجي (21). وهناك وظائف أخرى مثل :

***النشانجي باشي**

وكان النشانجي يضع ختم الطغراء على الوثائق والمراسيم وسائر الأوراق الرسمية

والطغراء هي شادة السلطان العثماني وهي نقش متداخل يحمل اسم السلطان ومعنى ((نشان)) باللفظة الفارسية هي ((شارة)) ووظيفتها الرئيسية مراجعة وتصحيح الوثائق التي تقدم لهم لكي يختمونها بالطغراء حتى ألغى هذا الحق رسمياً على عهد السلطان احمد الثالث (1703 – 1730م) ومن اختصاص النشانجي أيضاً ترتيب مجموعات القوانين المعروفة باسم ((القانون نامات)) وأعدادها للنشر (22).

***الجاوش باشي**

وتعني في اللغة التركية (رسول) ، وكان الجاوش باشي يولى قيادة فرقة الجاوشية، وتنقسم هذه الفرقة الى خمس عشرة فصيلة يقود كلا منها ضابط ، وكان قوام كل فصيلة 42 رجلاً ، وأفراد هذه الفرقة يشهدون الاجتماعات التي يعقدها السلطان مع كبار الموظفين وكما كانوا يشهدون مقابلاته مع السفراء ومن غيرهم من كبار الشخصيات ويحضرون الجلسات التي تعقدها محكمة السلطان أو الصدر الاعظم ، ولما تزايدت اختصاصات الصدر الاعظم نتيجة قيامه بمعظم مهام السلطان ، الحق الجاوش وأفراد فرقته بخدمة الصدر الاعظم ولذلك غلبت على الجاوش باشي صفة أحد كبار موظفي الإدارة المركزية أكثر من صفته كضابط في البلاط العثماني السلطاني ، ومن المهام الرئيسة للجاوش باشي تنفيذ الأحكام القضائية وقد وضعت الإدارة المركزية تحت تصرفه عدداً من ضباط الانكشارية لأداء مهامه بصورة صحيحة .

***كاخيك بك**

وكان يعد نائباً عاماً عن الصدر الاعظم في المسائل الداخلية والحربية ، ويعمل تحت أمرته عدد من الموظفين كانوا بمثابة حلقة اتصال بين الصدر الاعظم والموظفين القولار – أي عبيد السلطان سواء في خدمة القصور أو في الجيش (23). وكان كاخيا

بك الصدر الاعظم في الأصل أحد الخدم الخصوصيين للصدر الأعظم، ولم تكن له اتصالات بالإدارة المركزية ولكن لما تزايدت أهمية الصدر الاعظم كاخيا بك أهمية ونفوذاً ووجاهة أصبح لا يشغل هذا المنصب إلا كبار موظفي الدولة ، وكان يطلق عليه عدة أسماء ، ومنها ((وزير كاخيا بكي)) تمييزاً له عن ضابط إنكشاري يحمل لقب كاخيا ، وكان يطلق عليه أيضاً ((أغا أفندمز)) أي أفندينا ألاغا ، فكان يجمع بين لقبي رجال القلم ورجال السيف ، ونظراً للأهمية البالغة التي كانت لاختصاصاته في المسائل الداخلية والحربية كان لا يسمح له بإجازة في أيام العيد ، بينما كانوا موظفو الباب العالي يتمتعون بالإجازة ، وكانت صلاحياته تشرف على المكتوبجي وهو السكرتير الخاص للصدر الاعظم وكما كان يشرف على المتشريفانجي وهو مدير المراسم .

***الدفتر أميني**

كان يشرف على الدفتر خانة ، وهو دار السجلات وكانت تنقسم الى ثلاثة أقسام ويطلق القسم الأول ((إجمال)) وتحفظ فيه الوثائق التي توضح توضيحاً دقيقاً حدود كل ولاية من ولايات الدولة وأقسامها وكذلك حدود الإقطاعات ، ويسمى القسم الثاني ((مفصل)) أي السجل المفصل وتحفظ فيه وثائق ومستندات مشابهة ، ولكن تتعلق بالملكيات الخاصة وهي تقابل في الوقت الحاضر في مصر سجلات مصلحة الشهر العقاري ، أما القسم الثالث فيسمى ((روزنامة)) وكانت الروزنامة في هذا المقام العام تختص بتسجيل التغيرات التي تطرأ على عمليات نقل الإقطاعات من شخص الى آخر ، وكانت الفرص مهيأة أمام الدفتر (أميني) للترقية الى منصب الدفتر دار الذي كان الطريق أمامه ممهداً للترقية الى مرتبة وزير (24).

**الإدارة العثمانية في الوطن العربي**

كانت المناطق المفتوحة من العراق قد جرى تنظيمها كوحدات إدارية وأطلق على وحدة إدارية تلى الولاية اسم سنجق أو لواء وتم الحاقها بولاية أيالة ديار بكر ، غير أن دفتر التحرير الذي يحتوي على نتائج التحرير ( أي أحصاء السكان لغرض فرض الضرائب عليهم ) الذي تم أجراؤه سنة 1518م لم يورد من الوحدات الإدارية العراقية الاسنجار وذلك ضمن الالوية الاثني عشرة التي تشكل أيالة ديار بكر (25).

وينبغي إلا يستدل من هذا أن الوحدات الإدارية الأخرى لم تكن خاضعة لديار بكر إذ أن عدم ورود أسمائها يعود أما الى عدم تنظيم هذه الوحدات إدارياً أو عدم انتهاء عملية التحرير التي كانت يتم أجراؤها فيها ، أما أول وثيقة عثمانية أوردت أسماء الوحدات الإدارية العراقية الخاضعة للدولة العثمانية في هذه الفترة فهي تعود الى سنة (928هـ/1522م) ، وأن دفتر التحرير الذي يعود الى سنة ( 937هـ – 1530م) لم يورد من هذه السناجق إلا سنجار والموصل وعانه وهيت ، وذلك ضمن ألوية ولاية ديار بكر البالغة 14سنجقاً (26) ، أما سنجق العمادية فلم ترد عنه أية إشارة ، ويعود السبب في ذلك الى أن هذا الدفتر مخصص للأماكن التي أجرى فيها التحرير، غير أن هذا الوضع الإداري لم يستمر بهذا الشكل بل تعرض الى تغييرات بمرور الزمن ، وكذلك يذكر أن الدولة العثمانية لم تجري تغييراً يذكر في الوضع الإداري للمناطق المفتوحة ولاسيما تلك التي كانت تدار من قبل الزعامات المحلية وكذلك الجهود التي بذلها الأمراء المحليون أبان الفتوحات . واعترافاً منها بفضلهم تركتهم في أماكنهم يديرونها باسم الدولة العثمانية ، بل أصبحت إدارة الكثير من هذه المناطق حصراً على عوائل الأمراء يتوارثونها على نطاق العائلة الواحدة ، حيث الأبن يرث والده أو الاخ يرث أخاه وهكذا .

ومن المناطق التي أصبحت تحت سيطرة الدولة العثمانية محافظة البصرة وعين عليها (إياس باشا) بشكل موقت بلال محمد باشا وأصبحت تحت السيطرة المباشرة

للدولة العثمانية وفقدت ميزتها في الحكم المحلي الذاتي ، ثم عين بلال محمد باشا بكلوبكي فيها بساليانه (مخصصات سنوية) مقدارها مليون آقجه سنوياً ويكون بذلك أول والٍ عثماني يتولى إدارة البصرة بشكل مباشر ، وعلى الرغم من هذا فإن الاستقرار الإداري لم يتحقق دائماً في البصرة وأرجائها بل أصبحت مسرحاً للاضطرابات أو سيطرة العشائر العربية عليها .

وكان أنضواء البصرة للحكم العثماني له أبعاد خطيرة في التاريخ العثماني ولتاريخ المنطقة برمته ، إذ أصبح طريق البصرة – بغداد حلب بيد العثمانيين بلا منازع ، كما غدت البصرة مدخلاً للعثمانيين الى خليج البصرة ليجدوا أنفسهم أمام خطر جديد يهدد مصالحهم ومصالح المسلمين الذين يعدون أنفسهم حمايتهم وهو الخطر البرتغالي (27).

أما المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية من العراق فقد خضعت كما يستدل من الوثائق ومجريات الأحداث للحكم العثماني باستثناء منطقة شهرزور الواقعة في الشمال الشرقي منه ، ولهذا نجد ان السلطان سليمان القانوني يقوم بتعيين الإداريين – العثمانيين المحليين فيها . إذ عهد السلطان بسنجق الموصل الى سعدي احمد بك سنة 1534، وهذا يعني أن السلطان أجري هذا التعيين بعد فتحه بغداد مباشرة ، وكما ذكر أن قلاع الحلة وشهربان ولورستان وواسط ومشعشعة والقطيف الحقت بالدولة العثمانية في الوقت الذي كان فيه السلطان سليمان ما زال في بغداد (28).

كما قام السلطان بإجراء بعض التعينيات الإدارية في بلدة شهربان والقرى الواقعة ك(مندلي وحرمويه والوندية) الى غازي خان ، وعهد لواء تاوق – كركوك (داقوق – كركوك) الى حسين بك سنة1535م .

وهذه التقسيمات الإدارية التي قام بها السلطان سلمان القانوني أنما تدل على الاستقرار الإداري للحكم العثماني في هذه المناطق في تلك الفترة بالذات .

وأما بالنسبة الى شهرزور فهي بقيت بعيداً عن متناول الباحثين، وبخاصة فيما يتعلق بتاريخها في هذه الفترة التي شهدت الصراعات بين العثمانيين والصفويين وكذلك بين الأمراء المحليين ، وما يذكر هنا أن السلطان سليمان غادر بغداد بعد الفتح متوجهاً نحو أذربيجان حيث سيطرت القوات العثمانية التي كانت تتقدم في منطقة شهرزور على قلاع كثيرة منها كما أعلن بعض رؤساء العشائر المشهورة في المنطقة ولاءهم للدولة العثمانية .

ولقد عرض الصدر الاعظم الأمر على السلطان الذي بدوره استساغ الفكرة وأمر بتقسيم ولاية بغداد الى ولايتين وعهدت أحدهما الى عثمان باشا وأتخذ لواء الموصل مركزاً له .

أما في بلاد الشام فقد قام السلطان سليم الأول بتنظيم إدارة مدينة حلب التي كانت تتميز بموقعها ودورها التجاري ، فعين أحد قادته وهو (قره جه أحمد باشا) والياً عليها وبهذا تكون أول ولاية عربية عثمانية ، كما عين السلطان كمال جلبي قاضياً فيها (29). وعهد السلطان سليم إدارة حلب الى كوزلجه قاسم شاه ، ثم دخل بعد ذلك الجيش العثماني الى حمص ودخلها دون مقاومة وأتخذ من المدينة مركز سنجق عهد إدارته الى (اهتمان أوغلي) وكما أعلنت طرابلس خضوعها للدولة العثمانية .

وقد سعى السلطان سليم في حملته الى بلاد الشام ومصر الى استمالة العشائر وإقناعها بالخضوع للدولة العثمانية وبعد جهود تلك التحقت العديد من العشائر العربية في جنوب بلاد الشام بإرادتها للدولة العثمانية . وتقديراً لموقف هؤلاء الشيوخ أعطتهم الدولة دوراً في نظامها الإداري في بلاد الشام وعلى وجه الخصوص في المناطق التي تقع تحت نفوذهم ، وبعد خضوع الشام بيد السلطان سليم قام بالتقسيمات الإدارية فعهد ولاية حلب الى أحد القادة العسكريين (قره جه احمد باشا) ودمشق الى أحد الأمراء وقام بتعيين الأمراء على المدن المهمة في بلاد الشام ، إذ عهد طرابلس الى مصطفى بك

أسكندر باشا ، أي أن السلطان سليم قام بوضع إجراءات إدارية أساسية في بلاد الشام قبيل سيره الى مصر ، كما قام السلطان سليم بعد أن اكتشف ان وضع القدس غير ملائم ليكون مركزاً لولاية كبيرة ، بل حول بلاد الشام بعد أن استثنى منطقة حلب منها – الى إيالة كبيرة حملت اسم (ولاية العرب) قلدها لجانبردي الغزالي مدى العمر وهذه الإيالة سميت فيما بعد بإيالة الشام وكانت إيالة واسعة ضمت أجزاء من الأناضول وكذلك حلب في بداية الأمر وأصبحت دمشق مركزاً لها .

وعهد السلطان سليم بعملية تحرير سناجق حمص وحماة وطرابلس الى أبي الفضل وهو ابن ملا إدريس البدليسي العالم المشهور وقاضي مدينة ترحالة ثم طرابلس الشام ، وعهد بتحرير مدينة دمشق الى نوح جلبي بن قناري ناده وتحرير حلب الى عبد الكريم جلبي بن عبد الله باشا وكان هؤلاء الثلاثة مشهوريين بتميزهم وكفاءتهم في الأمور الإدارية وقاموا بتثبيت الضرائب وكيفية فرضها ، كما قاموا بتنظيم إدارة الأقضية الواقعة ضمن دائرة مهامهم (30).

كما كانت التقسيمات الإدارية لرقي الأردن في العهد العثماني ، أي أنها خضعت للسيطرة العثمانية في الوقت الذي أنقادت فيه معظم المراكز المهمة في بلاد الشمال كدمشق وحماة وحمص والقدس الشريف . فالتقسيمات الإدارية والايالة التي جرت وحتى تولي الباشوات العثمانيين بلاد الشام بالكامل ، كانت بلاد الشام تسمى (أيالت عرب) قبل أن يطلق عليها (إيالت شام) ، وكانت منطقة شرقي الأردن تشكل جزءاً من هذه الايالة إلا أن لم يذكر شيئاً عن الوضع الإداري لهذه المنطقة (شرقي الأردن) ضمن تشكيلات ولاية العرب بين سنتي 1517 – 1521م والتي كانت تتكون من 19 سنجقا أي لواءً. وربما يعود السبب في ذلك الى عدم إقامة أي سنجقية في المنطقة في هذه الفترة بالذات . أما أول إشارة ال أقليم شرقي الأردن فقد جاء بعد أن تم تحرير لواء الصلت وعجلوان أي إجراء إحصائية لتنظيم عملية الرسوم والضرائب فيه وكما

وصل أقدم دفتر تحرير يتعلق بناحية الغور ، ويعتبر عجلوان أول وحدة إدارية بين الوحدات التي تشكل منها الأردن التي وجدت في السالنامات العثمانية (31) .

ومما يذكر أن التقسيمات الإدارية العثمانية للوحدات الإدارية التي أقيم عليها الأردن الحديث تعرضت على مر الزمن ، الى جملة التغييرات حتى لا يكاد الباحث يتمكن أحياناً من متابعتها وذلك لقلة المصادر .

وكما حدث في سنة 1868م عند تطبيق النظام العثماني الجديد للتشكيلات الإدارية في بلاد الشام نجد أن اسم إيالة الشام الشريف قد تغير الى ولاية سورية وأصبحت تتضمن السناجق (الأولوية) الاتية : الشام الشريف (دمشق) ، بيروت ، عكا ، حوران ، القدس الشريف ، طرابلس الشام وحما ، وارتبط قضاءاً اربد وعجلوان بسنجق (لواء) حوران الذي ضم كذلك أقضية : لجا حوران ، جبل الدروز ، حوران وأطرافه ، الشعاره ، القنيطرة وناحية جيدور (32) .

## الهوامش

(1)الشناوي ، عبد العزيز محمد ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، مطبعة جامعة القاهرة ، 1980م ، ص343 .

(2) المصدر نفسه ، ص344 .

(3) الشناوي ، المصدر نفسه ، ص344 – 345 .

(4) أبن إياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق ونشر الأستاذ الدكتور محمد مصطفى ، ج 5 ، ط2 ، 1961م ، ص233 – 234 .

(5) الشناوي ، مصدر السابق ، ص 346 .

(6) المصدر نفسه ، ص 347 .

(7) طقوش ، محمد سهيل ، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة ، ط 2 ، دار النفائس ، بيروت – لبنان ، 2008م ، ص130 .

(8) الشناوي ، مصدر السابق ، ص 348 .

(9) المصدر نفسه ، ص 349 – 350 .

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه .

(12) المصدر نفسه ، ص 350 – 351 .

(13) نافع ، غيثاء احمد ، العلاقات العثمانية ، مراجعة أ . د . عمر عبد السلام تدمري ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، بلا . تاريخ ، ص179 .

(14) المصدر نفسه ، ص179 – 180 .

(15) المصدر نفسه ، ص 180 .

(16) الشناوي ، مصدر سابق ، ص336 .

(17) المصدر نفسه .

(18) المصدر نفسه ، ص380 .

(19) المصدر نفسه ، ص381 .

(20) المصدر نفسه ، ص 385 .

(21) المصدر نفسه ، ص 387 .

(22) المصدر نفسه ، ص 391 .

(23) المصدر نفسه ، ص 389 .

(24) المصدر نفسه ، ص 392 .

(25) بيات ، فاضل ، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني ، ط 1 ، دار المدار الإسلامي ، طرابلس – الجماهيرية العظمى ، 2003م ، ص42 ،43.

(26) المصدر نفسه ، ص44 .

(27) المصدر نفسه ، ص 45 .

(28) المصدر نفسه ، ص190 .

(29) المصدر نفسه ، ص191 .

(30) المصدر نفسه ، ص 191 – 192 .

(31) المصدر نفسه ، ص192 .

(32) المصدر نفسه.

## المصادر

1 – الشناوي ، عبد العزيز محمد ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، مطبعة جامعة القاهرة ، 1980م .

2 – ابن أياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق ونشر الاستاذ الدكتور محمد مصطفى ، ج 5 ، ط2 ، 1961م .

3 – طقوش ، محمد سهيل ، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة ، ط 2 ، دار النفائس ، بيروت – لبنان ، 2008م .

4 – نافع ، غثاء احمد ، العلاقات العثمانية ، مراجعة أ . د عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، بلا – تاريخ .

5 – بيات ، فاضل ، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني ، ط 1 ، دار المدار الإسلامي ، طرابلس – الجماهيرية العظمى ، 2003م .

M. M. Haidar Hussein Alwan
Institute of Arab history

**Abstract:**

Continued Ottoman rule in the Arab world until the end of World War I in 1918, and during the four centuries of Ottoman control, care of the Ottomans install and floating their rule, and to prevent the Arabs from the establishment of a political entity separate from the people to facilitate the rule of the Arab world and to ensure the exploitation of its resources were divided by the Ottomans to the states and Mtsrviac independent numbered (12) states and (4) Mtsrviac Prominent among these States mandate of Baghdad and the mandate of Basra and the mandate of Mosul and the mandate of Algeria and the mandate of Egypt and the mandate of Tunisia and the mandate of the heart of the Almtsrviac mismatch Provincial Jerusalem and the Provincial Mount Lebanon and linked to this state and Almtsrviac directly linked to the capital Astnapol. We have limited interest in the Ottoman rulers to maintain order and external defense and the organization of investment wealth that goes back to the Ottoman Sultan, which is the supreme ruler of the state and the army The Academic Affairs and the victim and the social was the responsibility of the

people themselves, so it faced the Arab world during the Ottoman rule, many of the problems was highlighted by the high rate of illiteracy among the population and the spread of Alawbaih and diseases.The Ottoman Sultan at the head of government, and to his Grand Vizier and serves as the prime minister, consisted Foundation Ottoman troops, the Janissaries and the mean ((new army)) and when I took these forces intervene in the affairs of governance and away from the exercise of its main tasks in maintaining the country's borders the Ottoman Empire military reforms aimed at abolition of the army and replaced by a new regular forces based on conscription and volunteerism.